جامعة الزعيم الازهري
المجلة العلمية المركزية

تأثير المليشيات المسلحة على مستقبل بناء الدولة في السودان

(دراسة حالة قوات الدعم السريع)

د. اعتدال محمد احمد الأمين

استاذ مساعد قسم الدراسات الإستراتيجية – كلية العلوم السياسية – جامعة الزعيم الأزهري

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة تأثير الميليشيات على عملية بناء الدولة السودانية بعد ثورة 19 ديسمبر، حيث يُعد وجود الميليشيات وتمددها عائقًا كبيرًا أمام قيام دولة مدنية ذات مؤسسات ديمقراطية.

يشير الباحث إلى أن الدولة لا تزال غير قادرة على احتواء الميليشيات القبلية، إذ تمكنت هذه الأخيرة من تعطيل جهود الحكومة الانتقالية من خلال سيطرتها على بعض الموارد وتهريبها، إضافة إلى تسببها في زعزعة استقرار البلاد بإثارة النزاعات القبلية، فضلًا عن عدم خضوعها للقانون. وبينما يستعرض الباحث هذه العوامل، يؤكد أن الميليشيات في السودان لم تنشأ من فراغ، بل إن طريقة إدارة المرحلة الانتقالية ساهمت في تعزيز قوتها وانتشارها.

تطرح الورقة سؤالًا مركزيًا مفاده: لماذا تشكّل الميليشيات عائقًا أمام بناء الدولة السودانية؟ وتجُادل بأن جذور الميليشيات وتأثيرها على بناء الدولة تنبع من طبيعة تكوينها، وسلوك قادتها، وتشابك مصالحهم مع قوى خارجية.

وللإجابة عن هذا التساؤل، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن لاختبار صحة الفرضيات المطروحة، كما تبنت خطة بحثية من أربعة محاور، خلصت من خلالها إلى أن بناء دولة سودانية ذات مؤسسات ديمقراطية لا يزال أمرًا صعبًا في ظل وجود وانتشار الميليشيات المسلحة.

Abstract:

This research paper examines the influence of militias on the Sudanese state-building process after the December 19 Revolution. The presence and expansion of militias constitutes a major obstacle to the establishment of a civil state with democratic institutions.

The researcher points out that the state is still unable to contain the tribal militias, as the latter have been able to disrupt the efforts of the transitional government by controlling and smuggling some resources, In addition to destabilizing the country by inciting tribal conflicts, the researcher also asserts that militias in Sudan did not arise from a vacuum; rather, the manner in which the transitional period was managed contributed to their strengthening and expansion.

The paper poses a central question: Why do militias constitute an obstacle to Sudanese state-building? It argues that the roots of militias and their impact on state-building stem from the nature of their composition, the behavior of their leaders, and the intertwining of their interests with external powers.

To answer this question, the study relied on an analytical and comparative approach to test the validity of the proposed hypotheses. It also adopted a four-pronged research plan, through which it concluded that building a Sudanese state with democratic institutions remains a difficult task in light of the presence and spread of armed militias.

مقدمة:

شهد السودان في الآونة الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة المليشيات المسلحة، التي أصبحت تمثل تهديدًا وجوديًا يتجاوز حدود الأمن والاستقرار، ليطال وحدة الدولة وتماسك نسيجها الاجتماعي. ومن خلال استقراء التاريخ السوداني، يتضح أن دور المليشيات المسلحة لم يكن طارئًا، بل شكّل جزءًا من المشهد السياسي والعسكري منذ الاستقلال، وإنْ بدرجات متفاوتة.

غير أن مرحلة ما بعد ثورة 19 ديسمبر 2018 شكّلت منعطفًا حاسمًا، حيث انتقلت المليشيات من الهوامش إلى قلب المعادلة السياسية، مستفيدة من هشاشة الدولة وضعف المؤسسات، لتُكرّس واقعًا جديدًا أصبحت فيه طرفًا فاعلًا، يحظى بقدر من الحصانة والدعم الداخلي والخارجي. ويعود ذلك جزئيًا إلى طبيعة هذه المليشيات، التي غالبًا ما تستند إلى روابط قبلية وشبكات اجتماعية قائمة على القرابة والمصلحة، ما جعلها أداة مرنة في أيدي الفاعلين السياسيين والعسكريين لتحقيق أجنداتهم وتعزيز نفوذهم.

في هذا السياق، يبرز صعود مليشيا "قوات الدعم السريع" بوصفه التحدي الأبرز الذي يواجه الدولة السودانية، خاصة في ظل بيئة داخلية معقدة تتسم بتنامي النزعات القبلية، وضعف المجتمع المدني، واستمرار الحكم العسكري، إلى جانب التدخلات الأجنبية المتكررة.

انطلاقًا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية البحثية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن بناء دولة سودانية مستقرة في ظل تشابك العوامل الداخلية والخارجية التي تُكرّس حالة اللااستقرار، لا سيّما بعد سقوط نظام الانقاذ.

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدلول المليشيا؟ وما هو قوات الدعم السريع؟
- ما هو دور القبيلة في تأسيس المليشيات؟
- كيف ظهر وتمدد مليشيا الدعم السريع
- ماهي أثر التنظيمات العسكرية المسلحة في إعاقة بناء الدولة ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من الإشكالية السابقة، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. تُعدّ المليشيات المسلحة أحد العوائق الأساسية أمام عملية بناء الدولة في السودان، لا سيّما في ظل ضعف المؤسسة العسكرية الرسمية وتسييسها.

2. تغذي البنية القبلية وضعف الوعي المدني استمرار المليشيات وتكريس سلطتها المجتمعية والسياسية.
3. كلما استمر المنطق القبلي كلما تكرس دور المليشيا في البيئة السودانية.
4. كلما غاب منطق المأسسة كلما اتجهنا نحو الفوضى والتسيير.
5. تُعدّ المليشيات المسلحة أحد العوائق الأساسية أمام عملية بناء الدولة في السودان، لا سيّما في ظل ضعف المؤسسة العسكرية الرسمية وتسييسها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل الدور الذي تلعبه المليشيات المسلحة، وبخاصة قوات الدعم السريع، في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في السودان.

2. فهم العوامل البنيوية (الاجتماعية، القبلية، السياسية) التي تسهم في بروز وانتشار المليشيات المسلحة.

3. تقييم تأثير تدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين في تعميق أو احتواء الأزمة السودانية.

4. استكشاف التحديات التي تعيق عملية بناء الدولة السودانية ما بعد ثورة ديسمبر 2018.

ولدراسة هذا الموضوع يمكن التطرق الي المحاور التالية:

- دراسة مفاهمية : المليشيا، الدعم السريع.
- واقع القبيلة والمليشيات في البيئة السودانية.
- قوات الدعم السريع في السودان واستراتيجية التمدد.
- آفاق الوضع الأمني في السودان.

المحور الأول: تعريف بناء الدولة:

مفهوم بناء الدولة:

مفهوم بناء الدولة ارتبط بشكل أساسي بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945م التي مثلت بداية نهاية الاستعمار التقليدي واستقلال معظم دول العالم، هذه الأخيرة أي الدولة المستقلة حديثا ومنها الدول العربية كانت مطالبة ببناء دولة تكون قادرة على الاستجابة للتحديات التي كانت مطروحة آنذاك ومازالت إلى يومنا هذا المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، وخلق هوية وطنية وبناء مؤسسات فاعلة وتنظيم قواعد العمل السياسي وما إلى ذلك الشروع في عملية بناء دول تكون كفيلة بتحقيق هذه المطالب كان في يجري في ظل العلاقة الجدلية بين الخصوصية الثقافية لتلك المجتمعات

المستقلة الحديثة والنماذج السياسية والاقتصادية الغربية التي كانت تعبر عنها الدولة الحديثة في حد ذاتها المرحلة الثانية التي ارتبط بها مفهوم بناء الدولة وبشكل كبير هي مرحلة ما بعد الحرب البادرة منذ عام 1989م،[1] أين بدأ التأكيد على أهمية إعادة بناء الدول الفاشلة، ولكن هذه المرة تم تدويل هذه العملية بحجة ضرورات أمنية وإنسانية عالمية.

عن مفهوم بناء الدولة هناك العديد من المنظرين السياسيين باختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية، والمنظمات الدولية وحتى الدول الكبرى من خلال التقارير الرسمية حاولوا أن يقدموا تعريفا دقيقا لعملية بناء الدولة إلا أنهم اختلفوا من حيث الأوليات التي يجب أن تقوم عليها، وأيضا من حيث الفواعل الضرورية التي يفترض بها أن تقود عملية البناء، واختلافهم حول الأولويات مرتبط باختلافهم حول الهدف المرجو من عملية بناء الدولة على العموم نحاول تحديد أهم التعريفات التي قد تشكل لنا رؤية واضحة حول عملية بناء الدولة فوي هذا الإطار نجد من بين أهم المفكرين الذين تناولوا موضوع بناء الدولة، كل من صامويل هنتغتون في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة عام 1968م و"فرانسيس فوكوياما في كتابه " بناء الدولة : الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين" عام 2004م وكتاب اخر له "اصول النظام الدولي عام 2011م.

بالنسبة لـ "هنتغتون" في كاتبه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة حاول التفريق سياسيا بين نوعين من الدول، ليس من حيث نمط الحكم فيها ديمقراطي / شمولي أو ليبرالي / اشتراكي مثلما كان سائدا آنذاك في فترة الستينات وإنما على أساس درجة وفعالية الحكم هو يرى بأن الدول التي فيها أنظمة حكم فعالة هي تلك التي فيها: إجماع شعبي على شرعية النظام السياسي ومؤسسات سياسية قوية متكيفة ومتماسكة وأحزاب سياسية منظمة وبيروقراطيات فاعلة، والمشاركة الشعبية في الشأن العام، ونشاط اقتصادي حكومي، وفيها أيضا مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية انتقال السلطة بالإضافة إلى وجود جهاز حكومي قادر على تمرير سياساته بكونه يحظى بولاء المواطنين، تدخل ضمن هذه الفئة دول مثل أمريكا وبريطانيا والإتحاد السوفيتي آنذاك مقابل هذه الدول ذات أنظمة الحكم الفاعل هناك العديد من الدول الحديثة في آسيا

[1] - Badie Bertrand et al.)eds), International Encyclopedia Political 2506Science.USA: Sage publications, 2014, p

وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تتميز أنظمة الحكم فيها يضعف فعالية مؤسساتها، ولا تحتكر السلطة بشكل كامل إذ هي محل نزاع، ولا تتمتع بالسيادة الكاملة، وحكومتها في الكثير من الأحيان لا تقوم بوظائفها فمرحلة التحول السياسي التي شهدتها هذه الدول خلال عقدين من نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتسم سوى بالعنف من نزاعات عرقية وانقلابات عسكرية وانتفاضات شعبية وغيرها من مظاهر انعدام الاستقرار.[2] هذه الوضعية التي مازالت إلى يومنا هذا عام 2018م هي بمثابة دليل على فشل عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الاستقلال.

حسب "هنتغتون" فإن سبب العنف وانعدام الاستقرار – أي سبب فشل بناء الدولة – يعود بالدرجة الأولى إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع المتمثل في التمدن، وتطور في مجال التعليم والتصنيع الحل حسب "هنتغتون" يكمن في قدرة نظام الحكم على فرض السلطة من خلال مؤسسات سياسية تعكس المصلحة المشتركة بين مختلف فئات المجتمع فالحل في تلك الدول، حسبه، ليست في الحرية وإجراء الانتخابات، وإنما في ضرورة إيجاد نظام شرعي، أي إيجاد مؤسسات منظمة وقوية تحتكر السلطة، والتي بدونها لا يمكن الحديث عن الانتخابات ولا عن الحرية.[4]

وانتشار وسائل الإعلام أدى هذا التغير السريع إلى تزايد في الوعي السياسي والمطالب السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة، لكن هذا التغير والتطور قابله ضعف في شرعية وفعالية المؤسسات في الاستجابة للمطالب الجديدة للقوى الاجتماعية بحيث أن نسبة التطور المؤسساتي تكون منخفضة مقارنة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حالة انعدام الاستقرار السياسي فحسبه التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما هدفان مستقلان لا يرتبطان بالضرورة،[3] وبذلك ينتقد "هنتغتون" نظرية التحديث، التي كانت تقوم على فكرة مفادها أنه بمجرد نقل النماذج الغربية اقتصاديا واجتماعيا الديمقراطية الليبرالية إلى تلك المجتمعات (التقليدية)، فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار السياسي". *

[2] صـــامويل هنتغتـــون (ترجمـــة ســـمية فلـــو عبـــود) النظـام السياسـي المجتمعـات متغيـرة لبنـان: دار السـاقي، 1993 . ص ص 7-9.

[3] صـــامويل هنتغتـــون ـ المرجـــع الســـابق ، ص ص11 -13

* للمزيـد مـن الإطـلاع حـول التنميـة السياسـية ونقـد نظرية التحديث، أنظر:

ريتشـــارد هيغـــوت (ترجمـــة حمـــدي عبـــد الـــرحمن ومحمـد عبـد الحميـد، نظريـة التنميـة السياسـية الأردن: المركـز العلمي للدراسات السياسية 2001.

[4] صامويل هنتغتون، المرجع السابق، ص 15

انطلاقا مما سبق، نلاحظ بأن "هنتغتون" في بحثه عن كيفية إيجاد استقرار سياسي في الدول حديثة الاستقلال، لا يعطي الأولية للتنمية الاقتصادية ولقضايا الحرية بل يركز على أهمية الاحتكار الشرعي للسلطة السياسية من خلال مؤسسات سياسية تعكس المصلحة المشتركة في المجتمع من هنا الحديث عن بناء الدولة يجب أن يرتكز أساسا على إيجاد مؤسسات شرعية تحتكر السلطة، هذه الفكرة نجدها أيضا عند "فوكوياما" في كتابه "بناء الدولة، أين اعتبر بأن عملية بناء الدولة تعني: إيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة.[5]

يرى "فوكوياما" بأن أساس التطور الاقتصادي لا ينبع من عوامل اقتصادية بقدر ما ينبع من عوامل سياسية مرتبطة بتطوير المؤسسات السياسية، أي ببناء الدولة، وعن المكونات الأساسية التي تتوقف عليها عملية بناء المؤسسات تتمثل في أربعة: التصميم التنظيمي والإداري وتصميم النظام السياسي (المؤسساتي)، وأساس الشرعية والعوامل الاجتماعية والثقافية [6]

في هذا الإطار، نجد "جوان" واليس تؤكد على نفس الفكرة المتعلقة بضرورة بناء مؤسسات شرعية قادرة على احتكار القوة المادية وفرض النظام في كتابها الموسوم بـ "صياغة الدستور أثناء بناء الدولة" عام 2016م، ترى بأن عملية بناء الدولة هي: "عملية يفترض من خلالها أن تمكن الدولة من السيطرة على أراضيها، وكسب ولاء السكان، وبناء مؤسسات دائمة ومركزية تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية.[7]

حسب هذا الطرح فإن عملية بناء الدولة تتمثل بالدرجة الأولى في إيجاد مؤسسات شرعية تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية، لكن رغم أهمية هذا المعطى أي بناء المؤسسات، إلا أنه لا يمثل الهدف النهائي لعملية بناء الدولة: فالهدف الأسمى المرجو من عملية بناء الدولة بالإضافة إلى الاحتكار الشرعي للقوة يتمثل في إيجاد الأسس التي تمكن الدولة من الاستجابة لتوقعات ومطالب الشعب،

[5] فرانسيس فوكوياما (ترجمة مجاب الإمام، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين المملكة العربية السعودية العبيكان للنشر، 2007، ص 35

[6] فرانسيس فوكوياما ، المرجع السابق، ص ص69- 71.

[7] Joanne Wallis, what Role can Constitution Making Play in State building ?. in : http://www.cambridgeblog.org/2015/01/what-role-can-constitution-making-play-in-state-building/ (16/08/2016).

وبالتالي تكسب ولائهم وشرعية وجودها، هكذا يصبح الهدف الأول – أي الاحتكار الشرعي للسلطة وسيلة من أجل الهدف الأسمى المتمثل في تمكين الدولة من القيام بباقي الوظائف والأنشطة المرجوة من قبل الشعب.

من هنا نجد وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) تعرف بناء الدولة انطلاقا من الدمج بين بعدين أساسيين: أولا: تعزيز القدرات الوظيفية للدولة التي تشمل المؤسسات الحكومية كالوزارات والمؤسسات الخدماتية للدولة مثل المستشفيات والمدارس وأجهزة الأمن كالشرطة، وتشمل أيضا مختلف الآليات التي تضبط عمل الحكومة كالقضاء والبرلمان ثانيا: تعزيز القدرات الوظيفية للعمليات السياسية التي تدعم العلاقات بين الدولة والمجتمع.[8]

أما لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد حددت مجموعة من النقاط الأساسية حول مفهوم بناء الدولة، نذكر أهمها في:[9]

1. بناء الدولة هي عملية داخلية تهدف لتعزيز قدرة مؤسسات وشرعية الدولة تقودها علاقات الدولة – المجتمع" العمليات الإيجابية لبناء الدولة ترتكز على العلاقات المتبادلة بين الدولة التي تقدم مجموعة من الخدمات لشعبها ولمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية الذين يدخلون في مشاركة بناءة مع دولتهم الأمر ما يتطلب بالضرورة عمليات سياسية شاملة للتفاوض.
2. بناء الدولة ترتبط أساسا بتلك العمليات السياسية التي يتم من خلالها تسيير العلاقات الاجتماعية/ السياسية والتفاوض حول علاقات القوة بين أصحاب السلطة في الدولة والجماعات المنظمة في المجتمع (مؤسسات المجتمع المدني في الكثير من الأحيان تأخذ هذه العملية طابع عنيف نوعاً ما، ولكن إذا ما تمكنت الأطراف المعنية من التوصل إلى مصالح وأهداف مشتركة، فإنه من شأن ذالك أن يوفر الأساس لتطوير قدرات الدولة وشرعيتها.
3. الشرعية: قدرة الدولة لتسيير علاقات الدولة المجتمع ومسارات بناء الدولة، يتأثر بدرجة شرعية الدولة في نظر الشعب بذلك تكون الشرعية غاية ووسيلة في نفس الوقت لبناء الدولة

[8] Department for International Development (DFID), Building the State and Securing the Peace. Emerging Policy Paper, UK: Department for International Development, 2009, p 4.

[9] OECD ,State Building in Situations of Fragility: Initial Findings , August 2008, OECD, Paris.in : http://www.oecd.org/dac/governance-peace/conflictfragilityandresilience/docs/41212 .pdf (15/08/2015). 290

الناجحة والشرعية بغض النظر عن مصادرها المختلفة، فهي تعني أساسا قبول ورضا السلطة السياسية من قبل الشعب.

4. الجهاز الإداري عملية تعزيز قدرة الهياكل الإدارية المركزية ودون الوطنية هي ضرورية لترسيخ حضور الحكومة من خلال فعالية الخدمة المدنية التي بدورها تعزز من شرعية الدولة.
5. بناء الدولة ليست عملية تقنية لإقامة مؤسسات حكومية جديدة أو تقوية القائم منها، فهذه الأنشطة يتم وصفها بدقة بـ "بناء المؤسسات". أما عملية بناء الدولة لا يتوقف فقط على بناء المؤسسات ذات الطابع الرسمي، بل يجب أن تعمل هذه الأخيرة أي مؤسسات الدولة، ضمن السياق الاجتماعي النابعة منه فالمؤسسات الرسمية تحتاج إلى أن تكون متجذرة في المجتمع حتى لا تكون شكلية.

بهذا المعنى تصبح عملية بناء الدولة ترتكز أساسا على عقد اجتماعي يتم بين مختلق القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية، من خلال هذا العقد يتوقع الشعب من الدولة أن تعمل على تحقيق الأمن، والعدالة، وتوفير مجموعة من الخدمات العامة على رأسها التعليم والرعايا الصحية، كما تضمن للأفراد ممارستهم الحرة للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في مقابل ذلك يلتزم الأفراد بقبول احتكار الدولة للقوة.[10] كل هذا يجري في إطار دستور تتفق عليه الفواعل من خلاله يتم تحديد وظائف الدولة من جهة، ويعبر عن طموحات الشعب من جهة أخرى.

المحور الثاني: تعريف المليشيا:

تعود كلمة ميليشيا للمصطلح اللاتيني الذي يعني: "خدمة عسكرية، حملة، عملية عسكرية، حرب"، وذلك كما ورد في المعجم اللاتيني الفرنسي Davelu Quicherat سنة 1932، كما تشتق من كلمتي Milites Miles التي تدل على "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب"، وعموما المعنى الأكثر تداولا في الموسوعات والمعاجم هو " تنظيم مسلح رسمي أو خاص" وعند مقارنتها بالجيش النظامي فهي تشير إلى النشاط غير الدائم.[11] بحيث هي قوة عسكرية غير منتمية للقوات المسلحة النظامية للدولة تستدعى فقط في حالة الطوارئ، وهي

[10] Ibid

[11] كـــارلوس اده، ميليشـــيا و/ أو مقاومـــة، تـــاريخ وساعة الزيارة: 20 أكتوبر 2017م، 18:00 http://www.10452lccc.com/terrorism/carlosedde29.10.07.htm

مجموعة متكونة من المدنيين المؤهلين جسديا للتجنيد بحسب ما يقره القانون في إطار الخدمة العسكرية.[12]

من هنا فالميليشيا هي مجموعة من المواطنين العاديين الذين يتدربون للعمل العسكري بغية تجنيدهم في حالة الطوارئ دفاعا عن دولتهم، وهذا ما يتطلب جاهزيتهم للمشاركة والميليشيا تختلف عن القوات النظامية، من حيث أن الجيش يملك جنودا محترفين، فمثلا يعتبر الحرس الوطني في الولايات المتحدة بمثابة الميليشيا التي تستدعى من قبل الكونجرس وفقا للدستور في حالات التمرد الدفاع عن البلاد ضد الغزوات، وتطبيق القوانين الاتحادية.

اقترن مصطلح الميلشيا في الأدبيات السياسية بالأنظمة التي تقمع المعارضة وارتبط خصيصا بحكومة فيشي الفرنسية العميلة التي تميزت بالتنظيم السياسي والعسكري الإجرامي من خلال ممارسات القتل أو تسليم مناضلي المقاومة الفرنسية للمحتل، كما عرفوا باسم ميليشيات الرداء الأسود نسبة لتميز لون لباسهم بالسواد، غير أنه تم توظيفه في الأدبيات الغربية منذ منتصف الخمسينيات لوصف المقاومة الشعبية وحركات التحرر ضد المستعمر، بحيث ربطت المقاومة الوطنية بعصابات متمردة وخارجة عن القانون، بهدف شرعنة محاربتها وكسب التأييد الداخلي والخارجي للقضاء عليها، وهو حال فرنسا مثلا حينما وصفت المقاومين الجزائريين بقطاع الطرق والخارجين عن القانون أثناء الثورة التحريرية الجزائرية فهي الذراع العسكري لفئة سياسية أو دينية تخوض صراعا لتحقيق غرض ما، بحسب انتماءات القيادات التي تحركها، والتي أصبحت ظاهرة منتشرة في العالم العربي.[13]

ولدراسة ظاهرة الميليشيات يوجد مداخل تفسيرية عدة، من بينها:

1 المدخل السياسي: ينظر لها على أنها حركة مقاومة أو كقوى معارضة للنظام السياسي القائم، كالميليشيات الكردية والشيعية التي تشكلت ضد النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، ومنه فإن سبب تشكلها يعود بالأساس إلى قمع النظام للمعارضة وسوء تسييره لشؤون البلاد، الأمر الذي يؤدي بها الى التطرف بتشكيل أذرع عسكرية

[12] The free dictionary ; Militia ; 20/10/2017 ; 18 :15 ; http://www.thefreedictionary.com/militia

[13] خالد بناء الميليشيات المسلحة ... المرض الملتم، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017 22:00

http://www.alarabiya.net/views/2007/08/11/37715.html

للانتقام من النظام وممارساته، وعدم إدماجها بعد سقوط النظام القائم يدفع بها للاستمرار في التطرف والعنف أكثر مما يزيد من تعقيدات المرحلة الانتقالية للدول التي تعيد بناء أنظمتها السياسية بعد إسقاط الأنظمة المستبدة.[14]

2 – المدخل القانوني : بحيث يفسر تشكل الميليشيات على أنها ردة فعل لانعدام الأطر القانونية التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي، فغياب دولة الحق والقانون يعزز من ظهور قوى سياسية مناهضة ومعارضة للنظام القائم الذي بدل من أن يصحح الأوضاع المتدنية نتيجة تهميش الحقوق المدنية والسياسية للأفراد يقابلها بمزيد من الإقصاء والتعنت، الأمر الذي يدفع بهذه المعارضة الحمل السلاح في إطار تشكيل أذرع عسكرية أو ما يعرف بميليشيات مسلحة أو كتائب أمنية بهدف إسقاط النظام المستبد حسب اعتقادهم. وهو أمر يتعدى البعد الوطني ليشمل العلاقات الدولية فغياب الصرامة في تطبيق القوانين الدولية من قبل القوى الكبرى وانتهاجها لسياسات تخترق القانون والشرعية الدولية، يغذي وينمي ظاهرة تشكل جماعات مسلحة التي تنتهج العنف لتحقيق مطالبها التي تعتبرها مشروعة،[15] وهذا ما أنتجته التدخلات الغربية في عديد المناطق من العالم، بحيث ساهم تدخلها في إسقاط أنظمة ديكتاتورية حسب تصنيفهم من جهة، كما ساهمت في انتشار الفوضى الأمنية من جهة أخرى، التي أصبحت بيئة ملائمة لظهور ظاهرة تعدد الميليشيات بتعدد مصالح وانتماءات وتوجهات القوى المتصارعة داخليا والمدعمة إقليميا ودوليا بحسب أهداف القوى المدعمة، الأمر الذي يجعل الدولة حلبة صراع المستويين من القوى، أولها قوى داخلية تتنازع على المناصب، وثانيهما قوى تتصارع على الثروات والمكاسب، وهو الأمر الذي ينطبق على ليبيا موضوع الدراسة.

3 – المدخل السيكولوجي النفسي: حيث يشرح الظاهرة من خلال أنها نتيجة الجملة من النقائص على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أفراد جماعات أو المجتمع بكل أطيافه، فيجتمع أقلية تحت قيادة تملك القدرة على التأثير والتحكم في مشاعرها من خلال توجيهها نحو الشعور بالاضطهاد، الإقصاء والتهميش، مما يزيد شعور العداء للدولة والنظام القائم، وبالتالي يسهل حمل هؤلاء المنتمين لاستخدام العنف كوسيلة وحيدة للتعبير عن مطالبهم

[14] خالد رنا، المرجع السابق.

[15] خالد رنا، المرجع السابق.

وحاجياتهم في ظل تعالي خطاب الكراهية والانتقام الذي يوهم بعدم جدوى الحوار مع النظام القائم،[16] الأمر الذي يدفع باستخدام القوة تحت مبرر أن الحرية تأخذ ولا تعطى كإشارة لضرورة العنف الفوضى والتمرد على النظام لتحقيق الأهداف الإصلاحية التي تمنح لهاته الفئات التمثيل والمشاركة في صنع حاضر ومستقبل البلاد، كأنه يصبح العنف شر لابد منه، على شاكلة ما حدث في ليبيا، من خلال تصريحات معارضي القذافي بضرورة استعمال العنف الذي هو شر لابد منه للإطاحة بديكتاتورية القذافي التي استمرت لأربعة عقود، غير أن الحالة الليبية أثبتت أن العنف والتطرف في المطالب بالحقوق يولد الفوضى نظرا لتعدد الميليشيات مختلفة الانتماء والمصالح والتوجهات ويزيد تعقيدات المرحلة الانتقالية وتحدياتها مما يرهن الوحدة والمصلحة الوطنية اللتين تعتبران لبنة أساسية في تجسيد مشروع بناء الدولة الليبية المعاصرة.

من هنا بالرغم من أن هذه المداخل تفسر بعض أسباب تشكل الميليشيات المسلحة، التي ارتبطت بالأساس بردة الفعل عن انتهاكات النظام ومبررات الانتقام منه والعداء له، وغذته دوائر إقليمية ودولية بهدف إحداث الفوضى التي تمنح القوى الكبرى الأحقية والشرعية في التدخل متى وأين أرادت، إلا أنها مداخل لا تجيب على كل الأسئلة في هذا الموضوع كسؤال: كيف تستطيع هذه الميليشيات البقاء والاستمرار لفترة طويلة وحتى التمدد؟ من يقف وراءها ؟ لماذا تربط بالبعد الديني والإيديولوجية السياسية؟ من يمولها ؟ لماذا تنتهج العنف لتحقيق مطالبها وتستعمل نفس الأسلوب الذي اعترضت عليه ورفضته من النظام؟ لماذا أخذت مكان المقاومة وحركات التحرر التي تنتهج أساليب مشروعة في المطالبة بحقوقها وطغت على المشهد العربي الذي أصبح يتميز بالدموية، العنف والتطرف؟

دور القبيلة في تشكيل المليشيات في السودان :

إن التطرق لمسالة لقبيلة مهم نظرا لاعتبارها عصب المجتمع السوداني، إذ تمثّل لهوية والانتماء بالنسبة للسودانيين.

كما أنها معطى حيوي وعنصر أساسي في تركيبة هذا المجتمع، إذ تلعب دورا مهما في إحداث

التوازنات السياسية، لاجتماعية والاقتصادية، كما تميز دورها بالتوظيف أحيانا والإقصاءوالتهميش

[16]خالد رنا، المرجع السابق.

أحيانا حسب مصالح الطبقة الحاكمة ومنه يحدث اقصاءها أو تهميشها من عملية البناء.

يرجع اسم "السودان" إلى كتّاب العرب في القرون الوسطى الذين استخدموا اسمين، واحدًا عامًا، والآخر تحديديًّا، للإشارة إلى الأراضي الواقعة جنوب مصر، فقد أشاروا إلى ثلاثة ممالك مسيحية (نَبته والمَقرّة وعَلوة) جنوب أسوان، وأشاروا إلى سكانها "بالنوبة" وطلقوا اسم بلاد السودان على كل الأراضي جنوب الصحراء الممتّدة من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وكان لهذه التسمية العامة علاقة باللون – بلاد السودان–وبسوابق في العهد القديم وبالتسمية المصرية القديمة للعالم.[17] لا يختلف الفهم التاريخي لدارفور عن فهم قسم كبير من أفريقيا ما قبل الاستعمار؛ إنها مجموعة من القبلية، وأن انبثاق سلاطين الكيرا من مجتمع منظم في زعامات مختلفة لبناء سلطنة، كان عليهم أولاً احتواء هؤلاء الزعامات القبلية، ثم إخضاعها في النهاية، وهذا ما سيجعل من السلطنة مجرّد زعامة قبلية، ولكي تنمو السلطنة وتصبح دولة يجب على السلطة السياسية أن تبني مؤسساتها الخاصة، بما في ذلك الجيش والجهاز الرسمي، وأن ترتكز على نظام المُلكية العقارية (الأرض) إلى جانب الأنماط المجتمعية القائمة، ونظام معتقدات مغاير للقرابة لشرعنة المؤسسات المعقّدة الجديدة والمحافظة على تماسكها، وأدخل سلاطين الكيرا تغييرات جعلت من مفهوم الأرض كمُلكية قبلية أمرًا نسبيًا في البداية، ثم تخلّت عنه، وجاء التخلّي عندما بدأ السلاطين يمنحون الحقوق، الأراضي إلى الناس والمسؤولين.

لقد تجسّدت هذه الحقوق في وثائق التمليك التي لم تكن تُمنح إلى القادة المحليين والزعماء القبليين فحسب، وإنما – بشكل متزايد – إلى نُخب الدولة المستمدة من مختلف الجماعات القبلية، وأدخل السلطان موسى نظامًا جديدًا لإقطاع الأراضي التي تدعى حواكير (جمع حاكورة)، وكان منح الحاكورة عملًا قانونيًا رسميًا، بحيث ترسم حدود الأرض الممنوحة في بعض المناطق على سبيل المثال منطقة زالنجي بغرب دارفور، كانت الحدود ترسم بأسوار صخرية. وفي سلطنة دارفور كان نظام الملكية يتميز بتقدّم فقدان الهوية القبلية لنظام الأراضي ونظام الحكم، ومع أنه يمكن تتبّع مثل هذا التطور في دول سودانية أخرى تمتدّ عبر الحزام الصحراوي الجنوبي، من نهر النيجر إلى البحر

[17] ممـــداني, محمـــود، دارفـــور منقـــذون ونـــاجون السياســة والحــرب علــى الإرهــاب .ترجمــة، عمــر ســعيد الأيــوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 99

الأحمر، فإن المعلومات المتوفرة توحي بأن عملية فقدان الهوية القبلية أكثر تقدمًا في دارفور، أما في الدول السودانية الأخرى كان منح الأراضي ما يزال يحمل آثار الملكية القائمة على القرابة وعلاقات التبعية، خلافًا لدارفور وثمة اختلافان على وجه الخصوص بهذه الخلاصة، في بورنو (سلطنة) على سبيل المثال، حيث كان الشيحو يمنحون نوعين من الحقوق الأراضي إلى السيد الكبير (السيما كورا) ويمكن أن تكون الملكية أرضية أو إثنية، ففي حين تتكوّن الملكية الأرضية من قطعة أرض قريبة، فإن الملكية الإثنية تمنح الحقوق على مجموعة محددة بالمولد بصرف النظر عن المكان الذي يقيم فيه، وكان السيما كورا يقيم في البلاط ويدير أملاكه التي يمكن أن يبلغ عددها عشرين أو أكثر من خلال "الأسياد الصغار" (السيما غانا) وكان الأخرون حلقة وصل مهمة بين السيما كورا والمجتمعات المحلية الخاضعة للقادة من أنسابهم. ولم تتوفر في دارفور إمكانية للحصول سوى على المُلكية الأرضية، وإما في بورنوفيمكن للمسؤولين أن يحصلوا على مُلكيات من خلال السلطنة ويديروها عبر قيّمين يسمّون وكلاء أو كراس (مفردها كرسي) أو ساغال بلغة الفور، ويجمعون الإيرادات عبرهم.[18]

لعبت القبيلة في المجتمع السوداني قديمًا وحديثًا دورًا متميزًا في الحياة الاجتماعية والسياسية، ويتميز المجتمع السوداني المعاصر بحفاظه على البنية القبلية بشكل أو بأخر، إلى درجة تجعل من الهياكل القبلية هياكل متداخلة مع الهياكل السياسية التي تتخذ من القبائل مستندًا لنفوذها السياسي والعسكري، كما نجدها اليوم في غرب السودان عندما استخدام النظام الحاكم بعض القبائل العربية كالقوات خاصة (قوات الدعم السريع) لمحاربة الحركات المتمردة في غرب السودان دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة، وتتقاسم القبائل الكبرى في السودان النفوذ والأقاليم، فأغلب المناطق قبلية في السودان، فعلى سبيل المثال دارفور، ودار زغاوة، ودار حامد... وغيرها من المناطق الأخرى في السودان.

إن المجتمع السوداني يتكون من مجموعة قبائل أو الجماعات الإثنية التي تحمل خصائص ثقافية مختلفة عن الآخر على سبيل المثال نجد النوبيين في شمال السودان، والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان، وكذلك القبائل

[18] ممداني، المرجع السابق، ص 147 –152

العربية والأفريقية في دارفور، فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمها وأنماط سلوكها التي تميزها عن بقية المجموعات الأخرى في السودان، وجود هذه المجموعات تشكل تحديد أو عقبة في قيام دولة وطنية حديثة في المجتمع السوداني وخاصة في ظل الصراع بين القبائل اليوم في بعض المناطق. [19]

إن إقليم دارفور يضم 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية، وكما ينقسم سكان الإقليم بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين؛ أحدهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية إفريقية، والعرب هم في الغالب من الرحل الذين يعملون إما في رعي الأبقار أو الإبل بينما يغلب على المجموعة الثانية عدا قبيلة الزغاوة حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزراعة التقليدية. وتعتبر الأرض من أبرز أسباب الصراع بين القبائل في دارفور، وما المرعى والصراع القبلي والثأر والنهب إلا نتيجة لذلك، بل تطغي قيمة الأرض على المجموعات ذات الأصول الواحدة أو القبيلة الواحدة أو الفخذ الواحد، كما أن آلية فض النزاع بين القبائل تتم بواسطة الجودية الإدارات الأهلية نسبة لأن النظم الحاكمة في الدولة لم تعد محايدة بين القبائل المتصارعة، وبدأت تدخل يد السياسة في الصراعات القبلية، خاصة عندما تتحالف القبائل العربية، ونتج عن ذلك فيما يسمى بالتجمع العربي الذي يضم 27 قبيلة عربية وتتحدث بلسان واحد، وتعبر عن نفسها كقبيلة واحدة، وهذا أمر لم يحدث في دارفور منذ تأسيس السلطنات إلا بعد عام 1985، وقد سعى بعض المثقفين من زعامة القبائل إلى تسييس هذا التجمع، ومارسوا الضغط على الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك لقبول مطالبهم السياسية، وتكتلت هناك كيانات القبلية بدارفور وظلت تمارس دورها كجماعات ضغط على الدولة، وبرزت تكتلات قبيلة منها كتلة الفور، وكتلة، الزغاوة، وكتلة العرب، وهذه التكتلات تعبر عن العقل الجمعي لقبائلها لرعاية مصالح القبيلة سياسيًا واجتماعيًامن خلال مجالس شوراهامؤيدة أو معارضة للحكم القائم (الدولة)، كما أن هذه التكتلات القبلية شكلت عقبة أو تحدٍّ في قيام دولة سودانية وطنية حديثة لكل السودانيين.[20]

إن الدولة تتجاهل أهمية القبلية ودورها في دارفور وبعض المناطق الأخرى في السودان من دون تقدير العواقب الوخيمة لهذا التجاهل، وعلى الرغم من كون

[19] موسى, عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 19.

[20] وأخرون, الطيب زين العابدين محمد، دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. الدوحة: مركز الجزيرة– 2013، ص 107 -111.

الهويات القبلية توفر الروابط الاجتماعية اللازمة لجعل الحياة الاجتماعية أكثر مدنية وانسجامًا مع منطق التاريخ، إلا أن ذلك شكل تحديًا لسلطة الدولة. [21]

لقد أصبحت القبيلة بتعدد دلالاتها تشكل تهديدًا للاستقرار السياسي لكثير من الدول لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة، وبعض هذه المجموعات التي تقوم على الانتماء القبلي بدأ بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، ومؤثرة في سياسيات الحكومات، وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطًا بالتوجهات السياسية لهذه المجموعات القبلية، كما نجدها في مناطق جبال النوبة في السودان، والأفارقة مقابل العرب في دارفور، كذلك القبائل في شرق السودان على سبيل المثال البجا الذين كان لهم كيان سياسي خاص في الانتخابات عدة مرات وحصلوا على 10 مقاعد في البرلمان في انتخابات 1965م[22] تشكل القبيلة عقبة أو تحدٍّ لقيام دولة وطنية حديثة في السودان، خاصة في ظل هيمنة النظام القبلي والصراعات القبلية المتكررة في دارفور وكردفان وغيرها من المناطق الأخرى في السودان.

دور القبيلة في صنع المليشيات :

الناظر لتاريخ السودان يثبّت الدور الفاعل للقبيلة في الحياة السياسيه . وبقدر ما أسهمت القبيلة في الحياة السياسية، وكان لها الدور غير المباشر في نشوء كيانات حديثة، إلا أن الصراع القبلي حول النفوذ السياسي قاد إلى انهيار أنظمة. وهذا تبدّى بشكل صارخ في عهد الدولة المهدية (1885 – 1898). وبقدر أكبر، أسهم الصراع والتناحر القبلي في عهد حكومة البشير في إسقاطها، حيث تضعضعت مؤسسات الدولة وتوسع النفوذ القبلي، وترك البشير إرثاً بالغ التعقيد في هذا الصدد، تحصد قوى ثورة ديسمبر زراعته الآن. وعلى أقل تقدير، فقد ترك البشير ميليشيا قبلية توازي الجيش في الكم والعتاد، وهي الآن شريكةٌ في الحكم الانتقالي.

وعمدت حكومة البشير في أي تشكيل حكومي أو تغيير وزاري إلى مراعاة التوازنات القبلية على حساب المؤسسية والكفاءة والتأهيل. ولم يكن مدعاةً للاستغراب إذا حملت الصحف اليومية أن وفداً قبلياً وصل للخرطوم للمطالبة بتمثيلهم في الحكومة بدافع "أن القبيلة لا ترى نفسها في السلطة". ولسنوات طويلة ظلت مناصب محددة محفوظةً لقبائل بعينها، أو مناطق جغرافية محددة. صحيحٌ ربما أن بعض المناطق، جراء الحروب والصراعات، احتاجت في

[21] أيكلمان, ديل ،"الانتماء القبلي في وقتنا الراهن التداعيات والتحولات." مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية – العدد 19 – المجلد الخامس ، 2017، ص58

[22] موسى, عبده مختار، المرجع السابق، 22

وقت مضى إلى خصوصية في التعامل، لكن لم تسهم هذه الموازنات القبلية في حلحلة قضايا تلك المناطق، لأن سياسة البشير كانت تنطلق من حصد ولاء القبيلة عبر منتسبيها الجالسين على كراسي السلطة، وليس انطلاقاً من مبدأ إيجاد حلول ومعالجات لقضايا هذه المناطق. وكان هذا تلاعباً خبيثاً بمفهوم "تقاسم السلطة والثروة".

بلغ الأمر أن أسس نظام البشير ميليشيا كاملة التسليح تنحدر من قبيلة محددة. بالمقابل نشأت الحركات المسلحة المناهضة على أساس قبلي محض، وإن كانت جماهير هذه الحركات تضم قبائل متعددة، إلا أن القيادة والفاعلية والتأثير داخل هذه الكيانات تنحصر في قبيلة بعينها، وفي بعض الأحيان في بيوت محددة داخل القبيلة.

المحور الثالث : مليشيا الدعم السريع:

ماهى قوات الدعم السريع في السودان:

تعد قوات الدعم السريع مليشيا شبه عسكرية مكونة من مليشيات الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية خلال الحرب في دارفورعام 2003م، وشكلت بشكل رسمي عام 2013م تتم إدارتها من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني وهذا الأخير يقع تحت قيادة القوات المسلحة السودانية.

كان هدفها هو إعادة نشاط ميليشيات الجنجويد لمواجهة الجماعات المتمردة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق.

نشأة قوات الدعم السريع وتطورها:

يعود تأسيس قوات الدعم السريع، التي كانت تعرف بالجنجويد، إلى شخص يدعى موسى هلال الذي كان زعيماً لعشيرة المحاميد، المنحدرة من قبيلة الزريقات العربية وهو ابن عم القائد الحالي لقوت الدعم محمد حمدان دقلو المشهور بـ حميدتي ، وظهرت الجماعة في إقليم دارفور عام 1987م، عبر عقد تحالف موسع يشمل كل القبائل ذات الأصول العربية في الإقليم، أطلق عليه اسم التجمع العربي ويضم 27 قبيلة، ثم توسع التنظيم ليشمل بعض قبائل كردفان ذات الأصول العربية.

برز دور الجنجويد داخل السودان عام 2020م م أثناء اندع حركة التمرد في إقليم دارفور غرب البلاد، حيث تعاونت حينها مع الجيش السوداني ونجحت في حسم المعركة وإنهاء التمرد والسيطرة على الوضع في دارفور. وفي ذلك الحين عرف

الجنجويد كتنظيم مسلح وظيفي يعمل لصالح القبائل العربية والحكومة السودانية.[23]

ونظرا لما اقترفه الجنجويد في دارفور من عمليات قتل وحرق وسلب ونهب؛ أصدر مجلس االمن الدولي برقم (1556) لعام 2004م يطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجماعة ومحاكمة قادتها، وعلى رأسهم موسى هال؛ الذي وضعته الويات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، واتهمه مجلس الأمن عام 2006 بعرقلة عملية السلام في الإقليم، وفرض عليه حظر سفر دولي، وجمدت ممتلكاته.

دور البشير في تقنين أوضاع الجنجويد

على الرغم من اتهام الحكومات السودانية المتعاقبة بأنها كانت ترعى هذا التنظيم أن حكومة الرئيس عمر البشير كانت المتهم الأول، فهو من أطلق يد الجنجويد في عموم من الشرعية، ليستعين بهم السودان؛ وأضفى عليهم رداءعلى خصومه في الداخل؛ فقد استطاع قائد الجنجويد حميدتي أن يستقطب الرئيس السوداني السابق عمر البشير، عبر إقناعه بأن ميليشياته ستكون درعا لحمايته ضد أي انقبات من الجيش أو ثورات من المواطنين.

واستجابة لأغراءات حميدتى، أصدر البشير، عام 2013م، مرسوماً رئاسيا تمت بموجبه هيكلة هذه المليشيات وإعادة تشكيلها، وأطلق عليها اسم: قوات الدعم السريع، وعين حميدتي قائداً لها؛ وأصبحت تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني. وقد ذكر البعض أن البشير كان يثق في قائدها ثقة كبيرة؛ حيث أطلق عليه لقب حمايتي بدلاً من حميدتي.

ولم يقنع ؛ حميدتي بما حققه لنفسه ولميليشياته من مكاسب وامتيازات؛ حيث طالب رئيس الجمهورية، بنقل تبعية قواته إلى الجيش السوداني، وهو ما رفضه حينها رئيس الأركان السوداني، فجعلها الرئيس السوداني قوة نظامية منفصلة تتبعه مباشرة، وعين محمد حمدان دقلو قائدا لها؛ فانطلق حميدتي يوسع من نشاط قواته ليمتد من دارفور إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان وجميع أنحاءالسودان، فضلاً عن مشاركة عناصر منها في بعض الدول التي تدور فيها صراعات داخلية، ومنها: تشاد ،اليمن، وليبيا.[24]

[23] يوسف كامل خطاب، حل قوات الدعم السريع هل يوقف الحرب في السودان، ورقة بحثية ،مركز الخليج للابحاث، 2023م

[24] يوسف كامل خطاب ، المرجع السابق .

وفي خطوة حقة، ولإطفاء المزيد من الشرعية على قوات الدعم السريع، أجاز البرلمان السوداني عام 2017م قانوناً ينص على أن الدعم السريع قوات عسكرية قومية التكوين، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية، وهو ما جعلها قوة أمن مستقلة، تابعة للقوات المسلحة. ويبدو أن البشير كانت له اليد الطولى في صدور القانون لترسيخ وضع قوات حميدتي في الدولة، وهو ما يتجسد في الكلمة التي ألقاها حال تخريج الدفعة الخامسة من قوات الدعم عام 2017م، حيث قال: أحب القرارات وأفضلها لي هو قرار تكوين قوات الدعم السريع، وهي الذراع القوية للقوات المسلحةً مشيدا بدورها في حفظ الأمن واستقرار في البلاد، والقضاء على التمرد في جنوب كردفان ودارفور.

وفي خطوة أخيرة لتمكين قوات الدعم السريع وجعلها قوة موازية للقوات المسلحة السودانية، عدل قانون قوات الدعم السريع عام 2019م، وحذفت منه مادة تلغي خضوعه لأحكام القوات المسلحة، مما جعلها قوات مستقلة عن الجيش لها أحكامها الخاصة. وأصبحت تعرف نفسها بأنها (قوات عسكرية قومية التكوين تعمل تحت إمرة القائد العام وتهدف الي قيم الولاء لله والوطن، وتتقيد بالمبادئ العامة للقوات المسلحة السودانية.

عوامل صعود مليشيا الدعم السريع:

ان تواجد مليشيا الدعم السريع وتمدده يرجع بالأساس الي نظام البشير الذي أنشأ هذه القوات واعطاها الصفه القانونية لكن هناك عدة عوامل ساعدت المليشيا في التطور هي:

ثورة 19 ديسمبر:

ففي بداية العام 2018 كان مليشيا الدعم السريع لايزال ضعيفا بقدرات عسكرية محدودة غير ان البيئة السياسية والأمنية المضطربة ما بعد سقوط البشير ساهمت وسهلت في تطورها داخليا وخارجيا فبعد أن كان متمركزا في الولايات الغربية أصبح منتشرا في الكثير من المدن السودان خاصة العاصمة.

ضعف الدولة القومية:

ان أزمة الدولة القومية في السودان تفسر جزئيا صعود مليشيا الدعم السريع وتنامي تأثيرها حيث أفضى العجز في شرعية الدولة وعدم قدرتها القيام بوظائفها الأمنية والسياسة بكفاءة وضعفها في احتواء الحركات الثورية والقبيلة داخل إطار قومي تجسده الواقع والي انتعاش الهويات الأخرى الفرعية وعجزها في توظيف القوات المسلحة في الحفاظ على الأمن الداخلي في هذا السياق يصبح بامكان فهم ظهور وتمدد المليشيات ،والملاحظ ان العديد

من هذه المليشيات هي أجنحة عسكرية لقبائل وجماعات إثنية وهكذ ظهرت عشرات الجماعات المسلحة المليشيات التي تستند لاسس قبلية مما عمق من أزمة الدولة القومية وتمدد سلطة تلك الكيانات.

الدعم الخارجي:

التمويل والدعم الخارجي الذي تلقاه مليشيا الدعم السريع من قبل بعض الدول الإقليمية خاصة دولة الإمارات بغرض تحقيق أهدافها السياسية والأمنية وتوسيع نفوذها بمدها بالعوامل الضرورية لممارسة دور فعال حيث ساهم الدعم العسكري والمالي المُقدم من تلك الدولة في تطور ونمو المليشيا على الساحة السودانية بتعزيز قدراته العسكرية.

اخيرا لايمكن فصل صعود المليشيا عن العامل الاقتصادي والمصالح السياسية التي تسعى لتحقيقها وتمثل سقوط البشير حالة نموذجية على سعي العديد من المليشيات التنظيمات العسكرية للسيطرة على موارد الدولة الاقتصادية لاسيما الموارد المعدنية فضلاً عن الانخراط في بعض الأنشطة الإجرامية مثل تجارة السلاح، لقد عمقت هذه الممارسات من هشاشة وضعف الدولة السودانية مما أفضى إلى تهديد وحدتها.

المحور الرابع: تأثير المليشيات المسلحة على مستقبل بناء الدولة في السودان:

أثر المليشيات المسلحة على مستقبل بناء الدولة في السودان:

تواجه السودان تحديات كبيرة في مسار بناء الدولة من فجر الاستقلال واذدادت هذه التحديات بعد ثورة 19 ديسمبر عام 2019 هذه التحديات أثرت بشكل كبير على الاستقرار والتطور السياسي والاقتصادي في البلاد، تعددت المعوقات التي تحول دون إتمام عملية بناء الدولة ونتطرق فيما يلي لبعض المعوقات.

كثرت المليشيات المسلحة:

السودان أكثر البلدان ابتلاءا بوجود المليشيات شبه العسكرية وجيوش موازية على أرضه في أكثر من مرحلة فمنذ أن نال البلاد استقلالها وجد السودانيين تجربة معاناة عريضة رغم ان أفعال التنظيمات العسكرية التي كانت تقاتل الحكومة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي اقلة عداوة تجاه مؤسسات الدولة الا ان الظهور الحديث للمليشيات العسكرية اقترنت بأفعال شريرة خاصة في العهد الثاني من القرن العشرين.

وتبرز المشكلة اليوم أمامنا باوضح صورها بعد تضخم دور المليشيات في الحياة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية على نحو بات تشكل ظهورها خطرا ليس فحسب على الدولة وعلى سلطتها وهيبتها وإنما حياة كل مواطن ومصيره خاصة بعد أصبحت لها القدرة على القيام بادوار مشبوهة فهي تخطف وتقتل وتعتقل وتهرب الموارد.

وبانظر الي تاريخ المليشيات المسلحة في السودان وافعالها المعيقة فإنها غالبا ما تتبني الصراع المسلح كآلية لتحقيق أهدافها المعلنة ، كالعدالة في توزيع الثروة والسلطة وانهاء التهميش السياسي والاقتصادي الذي تتعرض لها بعض الاقاليم داخل البلاد، حيث تتبني خطأ سياسيا يربط انهاء الحرب والجنوح نحوة السلام باعتماد التبادل السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي والقسمة العادلة للسلطة والثروة.

ظهور مليشيا الدعم السريع:

مليشيا الدعم السريع التي انشئت مؤخرا في نهايات حكم الإنقاذ اختلفت أهدافها أجندتها عن تلك المليشيات فهي لم تأسس لأهداف نبيلة في كل الاحوال ولذلك من الملاحظ انها انتقلت من تسليح محدود الي قوة موازي لديها قانون تأسيس منفصل عن القوات المسلحة واسهم ذلك في تفشي ظاهرة تعدد الجيوش ، ومن منظور مبتصر للتاريخ يمس الأحداث الجارية اليوم فى البلاد نجد أن صناعة المليشيات حكرا على الحكومات المتعاقبة في السودان والتي تتحمل مسؤولية تفكيك الدولة وسنناقش أثر مليشيا الدعم السريع في اعاقه بناء الدولة بعد أحداث 19 ديسمبر في عدة نقاط وهي:

1/ عدم خضوعها لسلطة الدولة:

على الرغم من قيام قادة المليشيا برفع شعار قيام الدولة المدنية الديمقراطية وتأمين الانتقال الديمقراطي ومشاركتها في السلطة والظهور إعلاميا بأنها داعمة لبناء المؤسسات الديمقراطية لكن من الناحية الواقعية نجد أن أفعال المليشيا تختلف ،فهي تقوم بفرض ارادتها بقوة السلاح وتقويض سلطة الدولة وسعيها للسيطرة على الحكم بالقوة.

2/تأثيرها على السلم الوطني:

اليوم مليشيا الدعم السريع تمثل تحديا كبيرا للسلم الوطني حيث تؤثر سلبا على الأمن والاستقرار والتنمية فتأثيرها تشمل تعطيل جهود حفظ الامن وتطبيق القانون وتصاعد الصراعات الداخلية وتفاقم التمييز وانعدام حقوق الإنسان وتهديد الاستقرار الاجتماعي بالإضافة إلى عرقلة عملية الإصلاح السياسي وتحقيق التسوية الوطنية حيث ترفض التخلي عن أهدافها الخاصة للصالح العام.

3/ اذكاء الصراعات القبلية والتهجير القسري:

سعت ميليشيا الدعم السريع الي تعميق نفوذها وسلطتها في مناطق غرب البلاد خاصة غرب دارفور وجنوبها عبر إشعال وتغذية الصراعات القبلية بشكل مقصود لأحكام القبضه على هذا المناطق إضافة إلى توظيف خلافات الأراضي وقضايا الثأر وتحويلها إلى نزاعات مسلحة تهدر الدماء وتستنزف موارد القبائل، أهداف المليشيا وراء هذا السياسة المشبوهة متعددة فهي من جهتها تمنحها الصراعات فرصة لاستقطاب مقاتلين جدد عبر أحياء مناخ التعبئة القبلية والتحشيد.، ومن جهة ثانية تزيد من تهجير القبائل بقرض استغلال مناطقها في البحث والتنقيب عن الموارد المعدنية وتهريبها مما يتسبب في تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة وتعزيز نشاطها مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات الفقر والبطالة.

4/ تهريب الموارد:

مليشيا الدعم السريع قبل سقوط البشير كانت تسيطر على بعض مناجم التعدين في غرب البلاد خاصة تجاه المناطق الحدودية مع أفريقيا الوسطى لكن بعد سقوط البشير اتسع نطاق التعدين ودخل مناطق أخرى في خط الإنتاج منها جبل عامر لكن الكم الهائل من هذا الإنتاج لم تدخل الي خزينة الدولة بل يتم تهريبها الي الخارج الأمر الذي أدى الانهيار الاقتصادي وضعف الموارد المالية اللازمة لبناء المؤسسات السياسيه الديمقراطية والقطاعات الحكومية حيث أدى ذلك إلى تدهور الأحوال المعيشة في بلد يعتبر ثالث أكبر منتج للذهب في القارة السمراء خلف جنوب أفريقيا وغانا لكن النسبه الأكبر تقع تحت سيطرة مليشيا الدعم السريع.

5/ العمل خارج نطاق الدولة والقانون:

وجود المليشيا وتمددها تعيق عملية بناء دولة مدنية مستقرة لأنها لا تخضع لسيطرة القوات المسلحة النظامية بالإضافة إلى انها قائمة على القبلية والعنصرية والجهوية على العكس تماما الجيش النظامي ينتمى افراده لكافة مكونات المجتمع يدار وفق قوانين عسكرية قائمة على الانضباط.. دمج المليشيا داخل المؤسسات عبر ترتيبات أمنية تحصن البلاد من الفوضى المدمرة لأنها تشكل خطر على امن البلاد خاصة إذا كانت الدولة هشة و قواتها المسلحة الحكومية مرت بفترة تهميش من أجل اضعافها.

6/ التغلغل في مفاصل الدولة:

تسعى العديد مليشيا الدعم السريع للتغلغل والانخراط في مفاصل الدولة، لإثبات حضورها إما كفاعل سياسي مؤثر في عملية صنع القرار، وإما للوصول إلى السلطة، خاصة بعد تحالفها مع بعض

الأحزاب السياسية ذات الاجندة الخارجية فهي تسعى للوصول إلى السلطة والسيطرة على بعض بعض أرجاء البلاد بقوة السلاح لفرض واقع جديد يضمن التخلص من الخصوم، ثم إخضاع باقي الأطراف لصيغة الاستسلام للأمر الواقع.

الخاتمة:

- ختامًا، يمكن القول إن عملية بناء الدولة تمثل مسارًا معقدًا ومتشابكًا، يهدف إلى إرساء مؤسسات قوية وفعّالة، وتعزيز الحكم الديمقراطي القائم على سيادة القانون، وضمان توزيع السلطة بما يمنع احتكارها من قبل فرد أو جماعة. كما تسعى هذه العملية إلى ترسيخ دور القوات النظامية باعتبارها الجهة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام، والانتقال بالمجتمع من الاعتماد على الولاءات القبلية إلى الولاء للدولة ومؤسساتها الرسمية.
- ومن خلال تحليل تأثير المليشيات المسلحة على عملية بناء الدولة في السودان، تبيّن أن هذه الظاهرة شكّلت أحد أبرز معوقات بناء الدولة الحديثة، حيث كشفت الدراسة عن مجموعة من العوامل التي أسهمت في تعثر المسار الديمقراطي وضعف بنية الدولة، تمثلت في هشاشة المؤسسة العسكرية، وضعف السلطة المركزية، وانتشار التجنيد غير المنضبط، إضافةً إلى التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي السوداني.

النتائج:

- أن المليشيات المسلحة مهما كانت شعاراتها أو مبررات وجودها، تمثل تهديدًا مباشرًا لبناء الدولة، إذ إن حمل السلاح خارج إطار الدولة يقوّض شرعية المؤسسات الرسمية، ويضعف هيبتها، ويعزز حالة الانقسام وعدم الاستقرار.
- إن ثلاثين عامًا من الحكم السلطوي في عهد الإنقاذ أدّت إلى تآكل مؤسسات المجتمع المدني، وخلقت فراغًا اجتماعيًا وسياسيًا واسعًا، ملأته البُنى التقليدية المتمثلة في القبيلة، التي عادت لتتبوأ موقعًا مؤثرًا في المشهدين الاجتماعي والسياسي.
- الواقع السوداني يظهر تفوق المنطق القبلي على المنطق المؤسساتي، حيث تظل القبيلة عنصرًا محوريًا في الحياة الاجتماعية، ولا يمكن تجاهل دورها في معادلة البناء والاستقرار.

التوصيات:

1. إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس مهنية ووطنية خالصة، تضمن احتكار

الدولة لاستخدام القوة، وإخضاع جميع التشكيلات المسلحة للقيادة الموحدة.

2. تفكيك ودمج المليشيات ضمن القوات النظامية أو برامج إعادة الدمج والتسريح (DDR)، وفق معايير واضحة ومحددة تضمن العدالة والشفافية.
3. تعزيز دور المجتمع المدني ليكون شريكًا فعّالًا في عملية بناء السلام، والمساءلة، والديمقراطية، بما يحدّ من عودة الأنماط التقليدية للنفوذ القبلي.
4. تبنّي مشروع وطني جامع يقوم على الهوية السودانية المشتركة بعيدًا عن الانقسامات العرقية أو الجهوية، لتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم الاستقرار السياسي.
5. تفعيل الدبلوماسية الإقليمية والدولية لمنع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، وبناء تحالفات تدعم الاستقرار والتحول الديمقراطي.

المراجع:

1. Badie Bertrand et al.)eds), International Encyclopedia Political Science.USA: Sage publications, 2014, p2506

2. صامويل هنتغتون (ترجمة سمية فلو عبود) النظام السياسي المجتمعات متغيرة لبنان: دار الساقي، 1993 .ص ص 7-9.

- للمزيد من الإطلاع حول التنمية السياسية ونقد نظرية التحديث، أنظر: ريتشارد هيغوت (ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، نظرية التنمية السياسية الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية 2001.

3. فرانسيس فوكوياما (ترجمة مجاب الإمام، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين المملكة العربية السعودية العبيكان للنشر، 2007، ص 35

4. Joanne Wallis, what Role can Constitution Making Play in State building ?. in : http://www.cambridgeblog.org/2015/01/what-role-can-constitution-making-play-in-state-building / (16/08/2016).

5. Department for International Development (DFID), Building the State and Securing the Peace. Emerging Policy Paper, UK:

Department for International Development, 2009, p 4.

6. OECD ,State Building in Situations of Fragility: Initial Findings , August 2008, OECD, Paris.in : http://www.oecd.org/dac/governance-peace/conflictfragilityandresilience/docs/41212290 .pdf (15/08/2015).

7. Ibid

8. كارلوس اده، ميليشيا و/ أو مقاومة، تاريخ وساعة الزيارة: 20 أكتوبر 2017م، 18:00 http://www.10452lccc.com/terrorism/carlosedde29.10.07.htm

9. The free dictionary ; Militia ; 20/10/2017 ; 18 :15 ; http://www.thefreedictionary.com/militia

10. خالد بناء الميليشيات المسلحة ... المرض الملتم، تاريخ وساعة الزيارة: 21 أكتوبر 2017 22:00 http://www.alarabiya.net/views/2007/08/11/37715.html

11. ممداني, محمود، دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب، ترجمة، عمر سعيد الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 99

12. ممداني، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 147 -152

13. موسى, عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 19.

14. وأخرون, الطيب زين العابدين محمد، دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. الدوحة: مركز الجزيرة. 2013، ص 107 -111.

15. أيكلمان, ديل ،"الانتماء القبلي في وقتنا الراهن التداعيات والتحولات." مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية – العدد 19 – المجلد الخامس ، 2017، ص58

16. موسى, عبده مختار، مرجع سابق، 22

17. يوسف كامل خطاب، حل قوات الدعم السريع هل يوقف الحرب في السودان، ورقة بحثية، مركز الخليج للابحاث، 20